دور بيئة الأعمال التنافسية المستدامة في دعم اقتصاد عُمان 2040

The role of a sustainable competitive business environment in supporting Oman's economy 2040

د. مُحَمَّد بن علي بن مسعود العوفي[1]*، د. سعد عثمان أحمد المهلاوي[2]

[1] أستاذ إدارة الموارد البشرية المساعد كلية التجارة – جامعة البريمي– سلطنة عمان

[2] أستاذ إدارة الأعمال المشارك كلية التجارة – جامعة البريمي– سلطنة عمان

تاريخ الاستلام: 2024/10/01؛ **تاريخ القبول**: 2025/03/14 ؛

ي: تهدف الدراسة الحالية إلى تحديد دور بيئة الأعمال التنافسية المستدامة في دعم اقتصاد سلطنة عُمان التي تتبناه رؤية عُمان 2040، حيث تركّز ة على استيضاح مساهمة عامليْ:) المستجدات العالمية والحاجات الاستثمارية) في تحديد معالم بيئة الأعمال التنافسية المستدامة في عُمان، وتسعى دراسة إلى وضع رؤية استراتيجية مقترحة لزيادة فاعلية متغيرات بيئة الأعمال التنافسية في دعم اقتصاد عُمان الحديث. وتتبنى هذه الدراسة المنهج ي التحليلي في معالجة الموضوع من خلال مراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة التي تناولت مفهوم البيئة التنافسية المستدامة وعلاقتها صاد، مع التركيز على منطلقات رؤية عمان 2040. توصل الباحثان إلى وجود علاقة وثيقة بين مرتكزات بيئة الأعمال التنافسية ودورها في دعم هاد التنافسي؛ حيث لمس الباحثان مدى توظيف رؤية عمان 2040 لعامليْ: المستجدات العالمية والحاجات الاستثمارية في تعزيز اقتصاد عُمان ني، حيث اختتمت الدراسة محاورها بوضع رؤية استراتيجية مقترحة تعزز بيئة الاعمال التنافسية المستدامة وتدعم الاقتصاد العماني الحديث.

ت المفتاح : بيئة الأعمال التنافسية المستدامة، الاقتصاد التنافسي، رؤية عُمان 2040، سلطنة عُمان

Abstract: your abstract here The current study aims to determine the role of the sustainable competitive business environment in supporting the economy of the Sultanate of Oman, adopted by Oman Vision 2040. The study focuses on clarifying the contribution of the two factors: (global developments and investment needs) in determining the features of the sustainable competitive business environment in Oman. This study seeks to establish A proposed strategic vision to increase the effectiveness of competitive business environment variables in supporting Oman's modern economy. The study adopts the descriptive and analytical approach in addressing the issue of research through a review of theoretical literature and previous studies that dealt with the concept of a sustainable competitive environment and its relationship to the economy, with a focus on the principles of Oman Vision 2040. The researchers concluded that there is a strong relationship between the foundations of the competitive business environment and its role in supporting the competitive economy. The researchers found that the Oman Vision 2040 employs the two factors: global developments and investment needs in order to enhance Oman's competitive economy. The study concluded the study by setting a proposed strategic vision that enhances a sustainable competitive business environment and supports the modern Omani economy.

Keywords: Sustainable competitive business environment, competitive economy, Oman Vision 2040, Sultanate of Oman

تمهيد:

تحاول دول العالم في العصر الحالي جاهدةً نحو تحويل اقتصادها التقليدي إلى اقتصاد تنافسي مستدام، بحيث يؤهلها إلى تنويع مصادر دخلها واستدامة مشاريعها التنموية في مختلف المجالات؛ الأمر الذي يعمل على رفع كفاءتها الإنتاجية وزيادة ثرواتها الاقتصادية، بالاستفادة الممكنة من المتغيرات العالمية، لاسيما في مجالات المعرفة والتقانة والاقتصاد.

لقد بات موضوع تعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية أحد اهم المتغيرات التي تسعى الدول والحكومات على مستوى العالم إلى تحقيقها، وأصبحت القدرة التنافسية قضية كبرى تشغل بال راسمي السياسات ومتخذي القرار في مختلف الدول النامية والمتقدمة. إن موضوع التنافسية استحوذ على اهتمام كبير من قبل الدول في العصر الحاضر، وذلك لأهمية هذا الموضوع في تحديد ترتيب الدولة على سلم التنافسية العالمية، وليس هذا فحسب وإنما يعتبر مؤشراً على حيوية البيئة الاقتصادية لأي دولة، وذلك من خلال إشارته الى مدى قدرة بيئة الأعمال على تحفيز الإنتاجية والابتكار، ومدى جاذبيتها للمهارات والتقنيات العالية والاستثمارات الأجنبية المتنوعة، بل يمكن أن يصل الى أبعد من ذلك ويعكس مدى رفاهية الفرد في أي دولة.

تعتبر سلطنة عُمان من الدول التي خطت خطوات واضحة في مجال وضع رؤية استراتيجية مستقبلية من أجل بناء اقتصاد تنافسي مستدام، وخير دليل على ذلك رؤية عُمان 2040 التي شارك في صياغة استراتيجياتها المختلفة شرائح وفئات متعددة من المجتمع العُماني؛ حيث تركّز هذه الرؤية على تنويع الاقتصاد واستدامته من ناحية، واعتماده على التقانة والمعرفة والابتكار من ناحية أخرى.

تسعى رؤية عُمان 2040 إلى بلورة توجهات الحكومة وأهدافها المستقبلية في إطار تنفيذي رسمي يشمل جميع قطاعات العمل في المؤسسات الحكومية والخاصة، وذلك في سبيل تحقيق التنمية الشاملة المستدامة للبلاد وتحقيق الرفاهية لكل المواطنين. ويعتبر الاقتصاد التنافسي المستدام من أهم أولويات التنمية المستدامة في السلطنة، حيث يتطلب مجموعة من المرتكزات من أهمها: بيئة الأعمال التنافسية المستدامة التي يمكن أن تدعم مسيرة التحول الاقتصادي من التقليدية إلى الاستدامة.

مشكلة الدراسة:

إن الارتقاء بالقدرة التنافسية للدول العربية سيتطلب منها صياغة سياسات تنافسية فاعلة وأهداف واضحة وموجهة نحو التصدي لكل التحديات التي يمكن أن تعيق التقدم المنشود في مؤشراتها في تقارير التنافسية العالمية، وذلك من خلال طرح مشاريع ومبادرات ذات بعد زمني محدد، وتنفيذ سياسات تنظيمية وتشريعية تواءم مع الأهداف الموضوعة، وتكوين فرق عمل ضمن إطار تعاوني يجمع القطاعين العام والخاص. لقد أكد صندوق النقد العربي في دورته التدريبية حول (سياسات التنافسية العالمية في الدول العربية) على دعم جهود الدول الأعضاء في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وذلك من خلال الارتكاز على عوامل تدعم هذا النمو ومنها: نشر الوعي وتطوير القدرات المؤسسية للجهات الحكومية للرقي بسياسات التنافسية، وتوفير مقومات البيئة الاقتصادية الكلية وبيئة الأعمال التي تدعم المنتج الوطني من السلع والخدمات. في ضوء التوجهات الاستراتيجية لرؤية عُمان 2040 يتضح جلياً أهمية بيئة الأعمال التنافسية المستدامة في دعم الاقتصاد العُماني التنافسي من خلال الارتكاز على عاملين مهمّين في هذا المجال: المستجدات العالمية والحاجات الاستثمارية، حيث يعتبر هذين العاملين من العوامل المهمة التي يمكن أن تساهم بدور كبير في مجال تنويع الاقتصاد العُماني وإعادة هيكليته القيادية والتنظيمية في ظل المستجدات الاقتصادية العالمية المستمرة. ويتحدد إشكال الدراسة الحالية في السؤال الرئيس التالي: **ما دور بيئة الأعمال التنافسية المستدامة في دعم اقتصاد عُمان 2040؟ ويتفرع من السؤال الرئيس للدراسة، الأسئلة الفرعية التالية:**

ما أهمية ارتكاز بيئة الأعمال التنافسية المستدامة على المستجدات العالمية والحاجات الاستثمارية؟

ما آثار توظيف التقانة والمعارف الجديدة في صياغة الإطار الاستراتيجي للاقتصاد العُماني الحديث؟

ما متطلبات بناء اقتصاد تنافسي مستدام لرفد الدخل القومي لسلطنة عُمان وزيادة كفاءتها الإنتاجية؟

ما دور بيئة الأعمال التنافسية المستدامة في دعم رؤية عُمان 2040؟

أهمية الدراسة:

إن العمل على بناء اقتصاد تنافسي يتطلب تهيئة بيئة أعمال تنافسية مستدامة ترتكز على المستجدات العالمية والحاجات الاستثمارية، وهذا ما تركز عليه الدراسة الحالية حيث توضح أهمية هذين البعديْن في رفد هذه البيئة التي تدعم الاقتصاد المنشود. وتعتبر قراءة رؤية عُمان 2040 وتحليلها في ضوء المستجدات الاقتصادية العالمية أمراً مهماً من أجل بلورة هذه المتغيرات وصياغتها في إطار استراتيجي واضح يدعم الاقتصاد العُماني التنافسي.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. بيان ضرورة ارتكاز بيئة الأعمال التنافسية المستدامة على المستجدات العالمية والحاجات الاستثمارية.
2. الكشف عن أهمية توظيف التقانة والمعارف الجديدة في صياغة الإطار الاستراتيجي للاقتصاد العُماني الحديث.
3. توضيح أهمية بناء اقتصاد تنافسي مستدام لرفد الدخل القومي لسلطنة عُمان وزيادة كفايتها الإنتاجية.
4. الوقوف على دور بيئة الأعمال التنافسية المستدامة في دعم رؤية عُمان 2040.
5.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة ومعالجة محاورها المختلفة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم التطرق في الجزء النظري إلى المفاهيم المتعلقة ببيئة الأعمال التنافسية المستدامة والاقتصاد التنافسي وما يتعلق بهما من موضوعات. أما في الجانب التحليلي فقد تم الرجوع إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، وتم ربط نتائجها وتوصياتها بالإطار الاستراتيجي المقترح في ضوء ما تم تحليله من أولويات واستراتيجيات في رؤية عُمان 2040.

الدراسات السابقة:

لتحقيق أهداف الدراسة ومعالجة محاورها المختلفة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم التطرق في الجزء النظري إلى المفاهيم المتعلقة ببيئة الأعمال التنافسية المستدامة والاقتصاد التنافسي وما يتعلق بهما من موضوعات. أما في الجانب التحليلي فقد تم الرجوع إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، وتم ربط نتائجها وتوصياتها بالإطار الاستراتيجي المقترح في ضوء ما تم تحليله من أولويات واستراتيجيات في رؤية عُمان 2040.

الدراسات السابقة:

دراسة بن سالم، وسليماني (2023): هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين متغيرات الرشاقة التنظيمية والميزة التنافسية المستدامة في قطاع اتصالات الجزائر موبيليس (بشار)، حيث تم توزيع استبانة تتضمن متغيرات الدراسة المتمثلة في الرشاقة التنظيمية والميزة التنافسية المستدامة على عينة قدرها 50 مشارك. وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين أبعاد المتغير المستقل: (الاستشعار، واتخاذ القرار، وتطبيق العمل) والمتغير التابع المتمثل في الميزة التنافسية المستدامة؛ حيث كان للأبعاد الثلاثة دور واضح في تحقيق التميز للمؤسسة، وكان من بين توصيات الدراسة: ضرورة توظيف أساليب التكنولوجيا الحديثة، ودمج متطلبات أصحاب المصالح الخارجية مع أهداف المؤسسة لتحقيق قيم مضافة للمؤسسة، ومواكبة التطورات التسويقية.

دراسة بن عتو، وقرم (2023): كشفت الدراسة عن دور إصلاح بيئة أداء الأعمال في دعم الأداء التنافسي للاقتصاد الجزائري، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي وصياغة فرضيات تتعلق بمتغير الإصلاح في بيئة أداء الاعمال المتمثل في: (تطبيق قواعد التنافسية، ومساءلة وحكم القانون، وجودة الخدمات). ودوره في تحسين وتطوير بيئة الاعمال الصحيحة. وكان من أهم نتائجها: تحسين مؤشرات الأداء المؤسساتي من الإصلاحات المطبقة في ظل بيئة الأعمال بهدف رفع القدرة التنافسية للدول العربية، وسعي الدولة الجزائرية إلى محاولة توفير وتهيئة بيئة ملائمة وأكثر جذبًا للاستثمار المحلي والدولي، وضعف بيئة الأعمال في الجزائر رغم امتلاكها العديد من الإمكانات، وانتشار الرشوة والبيروقراطية والفساد الإداري ساهمت في ضعف بيئة الأعمال في الجزائر. أوصت الدراسة بضرورة تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية بصة عامة واستكمال برامج الخصخصة في الجزائر باعتبارها إحدى قنوات جذب الاستثمارات الأجنبية، والقيام بعملية الترويج للفرص الاستثمارية الموجودة بالجزائر على المستوى العالمي، وتوفير التنافسية من خلال تقديم إحصائيات دقيقة ووضع قواعد وبيانات واضحة.

دراسة نذير، حطاب، ونافلة (2022): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور استراتيجية المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة من خلال التطرق إلى تجربة شركة (Hewlett Packard) الرائدة، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. أشارت الدراسة إلى أن تفاعل الأداء الاجتماعي مع الأداء الاقتصادي يؤدي إلى تفعيل واستمرارية الميزة التنافسية المستدامة، كما أوضحت الدراسة بأن الشركة المذكورة تعتمد في تحقيق ميزتها التنافسية على الاستراتيجية التكيفية القائمة على تحقيق الكثير من المنافع للمجتمع والمنظمات الاقتصادية. أوصت الدراسة بضرورة استفادة المنظمات الجزائرية من منظمات الأعمال الرائدة خاصة في مجال المسؤولية الاجتماعية والميزة التنافسية.

دراسة بلقواسمي، وبن يوسف (2021): سعت الدراسة إلى بيان مساهمة التوجه الاستراتيجي للمنظمات نحو تطبيق نظم ذكاء الأعمال في تحقيق الميزة التنافسية من خلال التطرق إلى بعض النماذج الرائدة في إنتاج واستخدام نظم ذكاء الأعمال، (كمعهد SAS، وMicrosoft، وPrime Therapeutics، وHonda)، حيث تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على ما حققه التوجه الاستراتيجي نحو تطبيق نظم ذكاء الأعمال في مجال الميزة التنافسية. خلصت الدراسة إلى أن نظم ذكاء الأعمال لها القدرة على جمع المعلومات الموثوقة، واختصار الوقت، وتعزيز أمن المعلومات، وكشف قضايا الاحتيال. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من أهمها: ضرورة مواكبة التغيرات، والحرص على تطوير نظام المعلومات، والتوجه نحو استخدام نظم ذكاء الأعمال.

دراسة دوار، وقهواجي (2021): هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الذكاء الاقتصادي في تعزيز الميزة التنافسية المستدامة للمنظمة، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض وتحليل الموضوعات المتعلقة بإطار الدراسة. توصلت الدراسة إلى أن الذكاء الاقتصادي يقوم بدور مهم في اكتساب ودعم الميزة التنافسية المستدامة، وذلك من خلال رفد المنظمة بدراسات معمقة، وتقديم معلومات

مفيدة ورؤية واضحة حول البيئة التنافسية التي تنشط فيها سواءً تعلق الأمر بمنتجات المنافسين، أو أذواق العملاء واحتياجاتهم وغيرها من التغيرات الطارئة في البيئة المحيطة، إضافة إلى حماية المعلومات المنتجة واستعمالها في عمليات التأثير. أوصت الدراسة بضرورة تبني نظام الذكاء الاقتصادي في استراتيجيات كل منظمة بهدف تعزيز ميزتها التنافسية.

دراسة رزق، وحليم (2021): تناولت الدراسة أثر تعزيز بيئة الأعمال بالمملكة العربية السعودية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاقتصاد السعودي وفق رؤية 2030، وذلك من خلال الاعتماد على دراسات إحصائية لقياس هذا الأثر على الأداء الاقتصادي للمملكة المتمثل في النمو والبطالة والاستثمار في رأس المال البشري. أكدت الدراسة وجود علاقة إيجابية قوية بين تحسين بيئة الأعمال وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية بالمملكة، وكذلك وجود علاقة قوية بين هذه الاستثمارات ومعدلات النمو والبطالة والإنفاق على التعليم. أوصت الدراسة بأهمية توفير بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية للمملكة، وإزالة كافة العقبات أمامها وذلك من أجل تعزيز الأداء الاقتصادي للمملكة المتمثل في: زيادة الإنتاج وتنويع مصادر الدخل، ونقل الأساليب التقانية المتقدمة وتوطينها، وخلق فرص عمل للعمالة الوطنية، وإكسابها المهارات الفنية والتقانية والإدارية الحديثة.

دراسة قلش، وخنتار (2021): ركّزت الدراسة على تحديد أهمية تحسين بيئة الأعمال في تعزيز تنافسية القطاع السياحي بالجزائر، مع مقارنته بالدول العربية وفقاً لتقرير تنافسية السياحة والسفر الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي لعام 2017م، والذي يتضمن أربعة مؤشرات فرعية تمثلت في: البيئة التمكينية، وسياسة وشروط التمكين، والبنية التحتية، والموارد الطبيعية، والثقافية. توصلت الدراسة إلى أن القطاع السياحي بالجزائر لم يكن في مستوى التطلعات، ولم يكن يعكس حجم المجهودات والأعباء المالية والبشرية والتنظيمية التي اعتمدتها الدولة مقارنة مع أداء قطاع السياحة في الدول العربية المعتمدة في الدراسة، وهذا ما يتطلب إصلاحات جذرية (تشمل بالإضافة إلى الجانب الإداري والتنظيمي)، الجوانب الاجتماعية والثقافية بغرض غرس قيم تساعد على تنمية القطاع السياحي بالجزائر.

دراسة مغمولي (2016): ركزت هذه الدراسة على التعرف الى أثر تطبيق معايير نظام الذكاء الاقتصادي في دعم تنافسية المؤسسات الاقتصادية بالجزائر، حيث طبقت الدراسة على عشرين مؤسسة رائدة في قطاع التصدير، وتم جمع بيانات من خلال استخدام استبانة مع بعض المقابلات المحدودة. أكدت الدراسة وجود علاقة ارتباطية قوية، وعلاقة تأثيرية بين معايير نظام الذكاء الاقتصادي (اليقظة الاستراتيجية، وحماية الإرث المعرفي، وأنشطة التأثر والضغط)، وأبعاد القدرة التنافسية (النمو والإنتاجية، وقيادة التكاليف، وترقية الجودة، والتميز والإبداع، والشراكة). وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام الإدارات العليا في المؤسسات الجزائرية بالمعلومات واعتبارها مورد مهم للمؤسسة، وضرورة تغطية أنشطة ترصد البيئة الداخلية والخارجية لهذه المؤسسات، وأهمية التركيز على الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الجزائرية من خلال طرحه في مؤتمرات وملتقيات تطويرية وندوات تعريفية.

تعليق على الدراسات السابقة:

- اتفقت الدراسات السابقة جميعها على متغير تابع واحد، وهو تحقيق الأداء والميزة التنافسية في قطاعات مختلفة، ماعدا دراسة (رزق وحليم،2021) حيث ركزت على متغير تابع مختلف، وهو الاستثمارات الأجنبية.
- اتفقت الدراسات السابقة التالية: (بن عتو، وقرم، 2023)، و(رزق، وحليم، 2021)، و(قلش، وخنتار،2021) على دراسة المتغير المستقل (بيئة الأعمال) وعلاقته بالتنافسية، أما بقية الدراسات الأخرى فقد اختلفت في تناول المتغير المستقل؛ حيث استخدمت متغيرات مستقلة مختلفة: كالرشاقة التنظيمية، والمسؤولية الاجتماعية، ونظم ذكاء الأعمال، والذكاء الاقتصادي.

- هدفت دراسة (قلش وخنتار،2021)؛ إلى تحديد أهمية تحسين بيئة الأعمال، وعلاقته بتنافسية القطاع السياحي في الجزائر مقارنةً بمجموعة من الدول العربية؛ حيث تعتبر هذه الدراسة الوحيدة بين الدراسات السابقة التي ركزت على القطاع السياحي وقامت بدراسة مقارنة بين الجزائر ومجموعة من الدول العربية.
- اهتمت الدراسات السابقة بدراسة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع في منظمات وشركات محددة ماعدا دراستيْ: (بن عتو، وقرم 2023)، و(قلش وخنتار، 2021)، والتي تم تطبيقهما على مستوى الاقتصاد الجزائري، ودراسة (رزق، وحليم، 2021) التي شملت مستوى الاقتصاد السعودي.
- تتفرّد الدراسة الحالية بدراسة دور بيئة الأعمال التنافسية المستدامة في دعم الاقتصاد التنافسي، وهذا مالم يتم التطرق إليه في الدراسات السابقة التي حصل عليها الباحثان.

المحورالأول: بيئة الأعمال التنافسية المستدامة (المفهوم والمتغيرات):

في ظل الحراك الاقتصادي الذي يجتاح دول العالم المختلفة، تجد الدول نفسها أمام تحديات كبيرة جدا في مجال الأعمال وما يرتبط بها من سوق الأعمال وحركة المال، ويعتبر هذا الحراك من العوامل المهمة التي تشجّع الدول على تهيئة الظروف المناسبة والمحفزة لبيئة أعمال تنافسية تتماشى مع معطيات الحراك الاقتصادي والتجديدات المختلفة في سوق الأعمال. إن اعتماد الدول على سوق الأعمال كمحفز مهم في مجال التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومي للبلاد، يضع على عاتق الحكومات ضرورة التركيز على خلق بيئة تنافسية مستدامة تعمل على دفع عجلة سوق الأعمال نحو تحقيق مزايا تنافسية تفيد منظمات الأعمال من جهة، وتلبي طموحات الدول من جهة أخرى.

وبشكل عام، يظهر نهج جديد في السوق يحاول أن يدمج الأعمال مع التكنولوجيا بشكل أكثر فاعلية في سبيل ابتكار مصادر جديدة للقيمة التنافسية؛ حيث أصبحت التكنولوجيا مكونًا مهمًا من مكونات الاقتصاد العالمي مما يتطلب اهتماماً أكبر بالميزة التنافسية المستدامة. تواجه معظم منظمات الأعمال تنافسا قويا في سوق العمل لذلك نجدها تعمل على زيادة وتقوية الميزة التنافسية للتفوق على قدرات المنافسين، والتكيف مع التحول الديناميكي المتصاعد في البيئات التنافسية بشكل يضمن للمنظمة تحقيق الاستدامة للمزايا التنافسية؛ مما يدفعها إلى البحث عن مؤشرات الأداء المنظمي المتميز بصورة مستمرة ومستدامة.

تعتبر الميزة التنافسية المستدامة هدفاً أسمى تحاول جميع منظمات الأعمال تحقيقه، حيث تواجه تلك المنظمات تحديات عديدة، ومن أهمها مشكلة الاستمرارية والبقاء في السوق، وهذا يفرض على المنظمة ضرورة امتلاكها العوامل التي يفترض أن تساعدها على التغلب على هذه المشكلة، وتتمثل هذه العوامل في: الأهداف والموارد والأفراد القادرين والمتحفزين، بالإضافة إلى الخيارات الاستراتيجية السليمة، ويعتبر فقدان أحد هذه العوامل سببًا رئيساً في إخفاق هذه المنظمة.

يرى (أبو هادي، 2021) أن المنظمات اليمنية تواجه منافسة حادة في ظل التحولات الجذرية الجديدة في عالم اليوم لاسيما خلال السنوات الأخيرة متمثلة في حرية التجارة وكسر الاحتكار، ولا تقتصر هذه المنافسة على الصعيد المحلي، وإنما تتعداه إلى المنافسة مع المنتجات الدولية في الأسواق المحلية. ويتطلب من هذه المنظمات تبني استراتيجيات ريادية، وامتلاك موارد بشرية ذات تأهيل وتدريب عاليْن بالاعتماد على مهارات وقدرات متعددة، وذلك للوصول إلى مراكز الريادة والمحافظة على الميزة التنافسية المستدامة لتضمن استمرار المنافسة على المستويْن: المحلي والدولي.

ويشير زرزور، وعبد الحميد (2019) إلى بعض الآليات التي يمكن أن تستخدمها المنظمة للتعامل مع المخاطر التي قد تتسبب في فقدان ميزتها التنافسية، حيث يمكن أن تعمل هذه الاليات على ترسيخ المزايا التنافسية واستدامتها. وتتمثل هذه الآليات في النقاط التالية:

1. التركيز على أركان بناء المزايا التنافسية: وهذا يتطلب من المنظمة أن تقوم بتطوير الكفاءات المتميزة التي تسهم في تحقيق أداء متميز في مجالات المزايا التنافسية وهي: الكفاءة، والجودة، والتحديث، والاستجابة للزبون.
2. المقارنة بمنافس أنموذجي (المقارنة المرجعية): حيث تعتبر تقنية المقارنة المرجعية من التقنيات الرائدة في الحد من أخطار فقدان المنظمة للمزايا التنافسية، وذلك من خلال دعم التحسين المستمر وكسب الميزة التنافسية واستدامتها.
3. التحسين المستمر: فمن أساس نجاح المنظمات على مختلف أوجه أنشطتها، تحسين جودة المنتجات والخدمات، حيث يجب على المنظمة أن تقوم بالتحسين بشكلٍ مستمر وشمولي في كل الأنشطة والوظائف والأقسام.
4. التعلم المنظّمي: ويعتبر أحد أشكال القدرات الاستراتيجية في المنظمة، ويهدف إلى اكتساب الكفاءات الجوهرية الجديدة والمعارف المتنوعة بشكل يساعد المنظمة في الاستجابة للتغيرات الديناميكية والتطور المنظّمي.
5. التكيف المنظّمي: بدون قدرة المنظمة على التكيف مع الظروف البيئية المتغيرة، لا يمكن لها أن تحقق الاستدامة للمزايا التنافسية، وهذا يتطلب تنفيذ التغيير من خلال القيادة الإدارية القادرة على إنجاز التغيير في بناء المنظمة وأنظمتها ومكوناتها.

وبالنظر إلى واقع بيئة الأعمال في سلطنة عُمان، فإن الحكومة تؤكد على أهمية تنويع مصادر الدخل وتوليد فرص العمل من خلال توفير بيئة خصبة للأعمال والاستثمار؛ حيث شهد عام 2022م التأكيد على مشروعات الشراكة بين القطاعين: (العام والخاص) في قطاعات متعددة وإطلاق مجموعة من البرامج والمبادرات في هذا المجال. أجمع خبراء أن تحسين بيئة الأعمال يؤدي إلى نمو الاقتصاد وجذب الاستثمارات وتوفير فرص وظيفية للقوى الوطنية، وذلك من خلال ترقية واقع السوق بتوسيع قاعدة الاقتصاد وإدخال تقنيات وصناعات جديدة.

وفي ضوء برنامج السلطنة للتنويع الاقتصادي الذي تم إطلاقه ضمن رؤية (عُمان 2040)، يتضح نجاح الحكومة العُمانية في تحقيق تنوع ملموس في الاقتصاد الوطني، حيث يعكس البرنامج مستوى مقومات البيئة الاستثمارية والتشريعية الجاذبة للاستثمار الأجنبي في السلطنة. وتأتي عُمان في المرتبة الثالثة على الصعيد العربي بعد الإمارات والبحرين في سهولة أداء الأعمال حسب إحصاءات البنك الدولي.

المحور الثاني: الاقتصاد التنافسي في رؤية عُمان 2040:

مع تزايد المستجدات في عالم الاقتصاد والأعمال يكون الاهتمام أكبر بالعوامل التي يمكن أن تعمل على دعم التنمية المستدامة، وتعتبر القدرة التنافسية والمعرفة والبحث والتطوير أولويات ضرورية تسعى الدول إلى التركيز عليها في الوقت الحاضر؛ حيث من الضروري الأخذ بعين الاعتبار استدامة هذه المجالات على المدى الطويل في سبيل بناء اقتصاد قوي ومستدام. تسعى دول العالم في العصر الحاضر في ظل التنافسية العالمية إلى التركيز على تحديث القطاع الاقتصادي بمجالاته المختلفة، حيث يعتبر هذا القطاع من أهم الأولويات على مستوى الدولة لمساهمته الكبيرة في التنمية الشاملة للبلاد، ويعتبر وضع تصورات ورؤى مستقبلية تتضمن تحديث الإطار الاستراتيجي للاقتصاد الوطني مطلبًا ضروريًا لاسيما في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية والأزمات المالية التي تجتاح دول العالم. إن الرؤى المستقبلية على المدى البعيد والتي تتناول توجهات الحكومات، وتترجمها إلى واقع ملموس في مجال تنمية القطاعات المختلفة (ومن بينها بالطبع القطاع الاقتصادي)، تعدُّ مؤشرًا إيجابيًا في مجال اهتمام هذه الحكومات بالتنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيقها دول العالم المختلفة نامية كانت أو متقدمة.

تؤكد رؤية عُمان 2040 أهمية بناء اقتصاد تنافسي مستدام يمكن أن ينافس اقتصاديات العالم المعاصر، حيث يشير التوجه الاستراتيجي المعنون بـ (قطاع خاص ممكّن يقود اقتصادي تنافسي ومندمج مع الاقتصاد العالمي) إلى أهمية تعزيز قيم التنافسية على صعيد القطاعين: الحكومي والخاص، وذلك من أجل النهوض بالاقتصاد العُماني التنافسي القادر على التكيف مع المتغيرات الإقليمية والعالمية. كما يتطرق هذه التوجه إلى أهمية تطوير بيئة الأعمال من خلال التركيز على دور القطاع الخاص ومساهمته الفاعلة في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة.

تتمتع السلطنة بمزايا تؤهلها إلى تعزيز بيئة الأعمال التنافسية وبناء اقتصاد تنافسي مستدام، ويأتي قي مقدمة هذه المزايا: الاستقرار السياسي والاقتصادي، والعلاقات الدولية والاستراتيجية، والموقع الجغرافي الاستراتيجي. ومن ضمن الأهداف المتعلقة بالتوجه الاستراتيجي الخاص بالاقتصاد التنافسي الوارد في الرؤية: تهيئة بيئة أعمال تنافسية وجاذبة للاستثمار، وتطبيق أنماط تمويل مرنة وميسرة تواكب المستجدات العالمية وتلبي الاحتياجات الاستثمارية، وإيجاد قطاع خاص ممكّن وتنافسي يقود الاقتصاد ويراعي الأبعاد الاجتماعية والبيئية، وإقامة شراكة فاعلة بين القطاعين الحكومي والخاص لتحسين الكفاءة الإنتاجية، وعمل إطار حوكمة ينظم خصخصة المشاريع والخدمات العامة.

تعمل حكومة السلطنة على تعزيز مقوّمات بيئة الأعمال التنافسية المستدامة من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحويل الاقتصاد العُماني إلى اقتصاد تنافسي مستدام، ومن أبرز الخطط التي يجري العمل على تنفيذها في السلطنة ما يلي:

1. رفع مساهمة السياحة في الناتج المحلي بنسبة 6 – 10%، وذلك من خلال مضاعفة النشاطات المتصلة بالسياحة من 8 - 10 مرات؛ لإيجاد 500 ألف فرصة عمل، وترقية الجانب السياحي من خلال تأسيس 1200 شركة صغيرة ومتوسطة.
2. استمرار الاهتمام بتطوير المناطق الصناعية والمناطق الحرة في السلطنة ولاسيما في مناطق: الدقم وصحار وصلالة، مع التركيز على المشروعات الإنتاجية والصناعية في هذه المناطق، وتشجيع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
3. استمرار تطوير قطاعيْ الزراعة والثروة السمكية، مع الأخذ بالتجارب العالمية وإدخال التقنيات الحديثة في هذيْن القطاعين من أجل الاستخدام الأمثل والمستدام للموارد الطبيعية.
4. تفعيل الاستثمار في قطاعات: الصحة والتعليم واللوجستيات، والاستفادة من التجارب الدولية لتطوير القطاعات الخدمية، مع التركيز على تقنية المعلومات والاتصالات والقطاع المعرفي والسياحة العلاجية.
5. تعزيز الاستثمار في قطاع التعدين الذي يشكّل 33% من نسبة الصادرات غير النفطية في السلطنة.
6. الاستفادة من الفرص الاستثمارية في مجال الصناعات التحويلية الذي يشكّل 11% من الناتج المحلي الإجمالي في السلطنة.

تسعى السلطنة من خلال وضع رؤية عُمان 2040 إلى الاهتمام بتنويع مصادر الدخل القومي وعدم الاعتماد على المجال النفطي فقط، حيث تركّز الحكومة في هذه الرؤية على تحويل الاقتصاد العُماني إلى اقتصاد تنافسي مستدام يستطيع التعامل مع المتغيرات والتحديات الاقتصادية العالمية لاسيما في ما يخص الأزمة الاقتصادية بسبب تذبذب أسعار النفط، ويتيح لهذا الاقتصاد الحديث إمكانية الاستفادة من المستجدات العالمية في مجال الأعمال والاستثمار والصناعة؛ حيث يقوم جهاز الاستثمار العُماني في الوقت الحاضر بجهود كبيرة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية التي ستعمل على ترقية بيئة الأعمال في السلطنة وتحويلها إلى بيئة تنافسية مستدامة تخدم الاقتصاد الذي تستهدفه رؤية عُمان 2040م.

شهدت السلطنة في عام 2022م نتائج مالية واقتصادية إيجابية يدعمها الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط والغاز وزيادة معدل الإنتاج المحلي، كما رافق ذلك تطور ملحوظ في مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي. أكدت السلطنة اهتمامها الكبير بالقطاع الخاص، وذلك من خلال إطلاقها مشروعات متنوعة بالشراكة مع هذا القطاع الحيوي. كما وقعت وزارة المالية خلال عام 2022م أربع اتفاقيات تنموية تستهدف الشراكة مع وزارة الدفاع وعدد من الشركات الدولية، وذلك من أجل دعم الاقتصاد الوطني، وتطوير الصناعات الوطنية، وتفعيل عمل المؤسسات العُمانية الصغيرة والمتوسطة، والاستفادة من التطورات المتسارعة في مجال التقنية والتصنيع.

المحور الثالث: دور بيئة الأعمال التنافسية المستدامة في دعم اقتصاد عُمان 2040:

في ظل المستجدات الاقتصادية العالمية اشتدت المنافسة على مستوى القطاع الاقتصادي بين دول العالم خلال العقود القليلة الماضية، حيث تسعى كل دولة إلى أن تصبح رقمًا صعبًا ومشاركًا مؤثرًا في الاقتصاد العالمي بهدف الوصول إلى مكانة عالية في سوق الاقتصاد والأعمال العالمية، وبالتالي تتجنب المخاطر المحتملة والناجمة عن العولمة. في ضوء رؤية عُمان 2040 يتضح الدور الكبير الذي تقوم به حكومة السلطنة في المرحلة الحالية بالاهتمام بالاقتصاد العُماني الحديث وتحويله إلى اقتصاد تنافسي مستدام؛ حيث تركّز هذه الرؤية على تنمية القطاع الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل القومي للبلاد من خلال الاعتماد على مرتكزات أساسية، ومن أهمها توفير بيئة أعمال تنافسية مستدامة، حيث يمكن أن تقوم هذه البيئة بدور استراتيجي مهم في رفد الاقتصاد الحالي وتنميته تنمية مستدامة.

يعتبر البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي في السلطنة من البرامج التي تسعى إلى التعامل الإيجابي مع التحديات الاقتصادية التي تواجه قطاعات التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال إيجاد الحلول المناسبة وآليات التنفيذ التي يمكن أن تحقق أهداف الخطة الخمسية العاشرة خدمة لتحقيق رؤية عُمان 2040. يسعى هذا البرنامج إلى تمكين القطاعات الاقتصادية لتدعيم الموازنة العامة بالإيرادات غير النفطية، متضمنًا أهدافًا تدعم التنويع الاقتصادي، ويمتد إلى أربع سنوات متزامناً مع الخطة الخمسية العاشرة، ويعدّ البرنامج جهة مرجعية لمعالجة التحديات الاقتصادية في مجال التنويع الاقتصادي، ويتم إسناد الإدارة والإشراف على تنفيذ هذا البرنامج إلى وزارة الاقتصاد.

ومن ضمن توجهات الحكومة العُمانية في مجال توفير بيئة الأعمال التنافسية المستدامة التي يمكن أن تخدم الاقتصاد العُماني المستدام، سعيها الحثيث نحو خصخصة الشركات الحكومية باعتباره إصلاحًا اقتصاديًا يتعاطى مع المتغيرات الاقتصادية العالمية الحديثة، حيث يساعد على إعادة جدولة الديون، ومواجهة مشكلات ميزان المدفوعات، ووضع سياسة نقدية ومالية تتناسب والبرامج الاقتصادية الحالية. تعمل هذه الخصخصة على نقل الملكية العامة وإدارتها من القطاع العام إلى القطاع الخاص كليًا أو جزئيًا بشكل يحرّك الاقتصاد ويعمل على تنميته في ضوء المتغيرات الاقتصادية العالمية المعاصرة، حيث يستطيع القطاع الخاص الاستفادة من الموارد المتاحة واستدامتها في التطوير والتحسين شراكةً مع القطاع العام بما يخدم تنمية البنى الأساسية وتعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية واستقرار الاقتصاد الكلي.

تقوم حكومة السلطنة بدور كبير في تهيئة بيئة الأعمال التنافسية من خلال إيجاد مناخ اقتصادي يجذب الاستثمارات الأجنبية ويساعد في دعم الدخل القومي للبلاد، وذلك من خلال تشريع قوانين تنظّم هذا الاستثمار وتتيح للمستثمر الأجنبي فرص الاستثمار بإقامة مشاريع تنموية تستثمر المقوّمات التي تتمتع بها السلطنة من خلال الموقع الجغرافي المتميز المطل على ممرات بحرية دولية وإقليمية، ووجود موانئ

بحرية عُمانية تستطيع أن تلبي احتياجات الاستثمار والتبادل التجاري الحر؛ حيث تستهدف السلطنة جذب الاستمارات الأجنبية من خلال توفير حوافز من أهمها: الأسعار التنافسية، والإعفاء الضريبي، وحرية تحويل رؤوس الأموال، والتملك الاجنبي. تعتبر بوابة (استثمر بسهولة) التي استحدثته السلطنة أحد الأنظمة الالكترونية الذي يدعم توجه الحكومة في تسهيل إجراءات الاستثمار الأجنبي وتأسيس المشروعات الاقتصادية وإنشاء الشركات التجارية.

تواجه السلطنة كغيرها من دول العالم في الآونة الأخيرة مجموعة من المتغيرات الاقتصادية العالمية المتسارعة التي من الممكن أن تؤثر سلبًا على اقتصاد أي دولة، ويأتي في مقدمة هذه المتغيرات تفاوت نسب النمو في الاقتصاد العالمي الذي يؤثر على أسعار النفط، ويتأثر تبعًا لذلك الاقتصاد الوطني. تعتبر سياسة التقشف التي انتهجتها السلطنة إحدى التحديات الاقتصادية التي تسببت في تباطؤ النمو الاقتصادي رغم التحسن في المؤشرات المالية، حيث لم يتجاوز النمو الاقتصادي في السلطنة نسبة 3% في عام 2021م؛ مما أدى إلى تدهور الوضع المالي لعدد كبير من مؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تعتبر الزيادة المضطردة في أسعار السلع والخدمات ونسب التضخم أحد التحديات الاقتصادية التي تؤثر سلبًا على كثير من الفئات الفقيرة والمتوسطة، وهذا التحدي (مع التحديات الأخرى) يتطلب من الحكومة وضع سياسات اقتصادية واضحة تركّز على تنمية قطاعات اقتصادية جديدة: مثل الاقتصاد المعرفي، والاقتصاد الأخضر، واقتصاديات الطاقة البديلة التي تعتبر أهم روافد بيئة الأعمال التنافسية المستدامة.

الخاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة، يتضح جليًا الجهود الكبيرة لحكومة سلطنة عُمان في تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق رؤية عُمان 2040، حيث تولي الحكومة القطاع الاقتصادي في هذه الرؤية مزيدًا من الاهتمام بغية تنمية هذا القطاع الحيوي بشكل يدعم التنمية المستدامة ويساهم في الناتج المحلي والدخل القومي للبلاد. وتعتبر بيئة الأعمال التنافسية المستدامة أحد المرتكزات التي تعتمد عليها السلطنة في رفد الاقتصاد العُماني وتنميته تنمية تنافسية مستدامة.

النتائج:

1. تعتبر الميزة التنافسية المستدامة هدفًا أسمى تحاول جميع منظمات الأعمال المعاصرة تحقيقه.
2. تؤكد حكومة سلطنة عُمان على أهمية تنويع مصادر الدخل وتوليد فرص العمل من خلال توفير بيئة خصبة للأعمال والاستثمار.
3. تؤكد رؤية عُمان 2040 أهمية بناء اقتصاد تنافسي مستدام يمكن أن ينافس اقتصاديات العالم المعاصر ويدعم التنمية المستدامة في البلاد.
4. يقوم جهاز الاستثمار العُماني بجهود كبيرة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية من أجل ترقية بيئة الأعمال في السلطنة وتحويلها إلى بيئة تنافسية مستدامة.
5. شهدت السلطنة في عام 2022م نتائج مالية واقتصادية إيجابية يدعمها الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط والغاز وزيادة معدل الإنتاج المحلي.
6. يعتبر البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي في السلطنة من البرامج التي تسعى إلى التعامل الإيجابي مع التحديات الاقتصادية التي تواجه قطاعات التنويع الاقتصادي.

7. تسعى السلطنة نحو خصخصة الشركات الحكومية باعتباره إصلاحًا اقتصاديًا يتعاطى مع المتغيرات الاقتصادية العالمية الحديثة.
8. تعتبر بوابة (استثمر بسهولة) التي استحدثته السلطنة أحد الأنظمة الالكترونية الذي يدعم توجه الحكومة في تسهيل إجراءات الاستثمار الأجنبي.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة التي تم الوصول اليها، وبناءً على معطيات الدراسات السابقة وخلفية الإطار النظري التي تناولت مجالات بيئة الاعمال التنافسية المستدامة ومرتكزات الاقتصاد المستدام؛ يضع الباحثان تصورًا لبعض التوصيات التي يمكن الانطلاق من خلالها نحو تعزيز بيئة الاعمال التنافسية المستدامة وترقية دورها في دعم الاقتصاد العماني المستدام في ضوء توجهات رؤية عُمان 2040، وذلك على النحو التالي:

أولاً: توصيات على مستوى قطاع الاقتصاد الوطني:

1. ضرورة تركيز حكومة السلطنة على دعم توجهات وأولويات الاقتصاد المستدام من خلال رسم السياسات واتخاذ القرارات الداعمة.
2. توجيه الحكومة كافة المؤسسات الخدمية الحكومية نحو الاهتمام بتنفيذ السياسات والقرارات المتعلقة برؤية عُمان 2040.
3. أهمية متابعة أداء المؤسسات الحكومية ومنظمات القطاع الخاص حول تحقيق أهداف الرؤية بشكل يدعم التنويع الاقتصادي وزيادة الدخل القومي للسلطنة.
4. نشر الوعي الشعبي من خلال وسائل الإعلام المختلفة حول أهمية الأولويات والتوجهات المختلفة التي تتضمنها رؤية عُمان 2040.
5. ضرورة الاستثمار المستدام في كافة الموارد المتاحة لاسيما البشرية منها وتنميتها تنمية مستمرة تتوافق مع توجهات الرؤية الاستراتيجية للسلطنة.

ثانياً: توصيات على مستوى منظمات الأعمال:

1. ضرورة وضع رؤية استراتيجية مستقبلية تتماشى مع توجهات رؤية عُمان 2040 بشكل يدعم تحقيق الأهداف المنشودة.
2. أهمية تضمين رؤية عُمان 2040 في السياسات والقرارات التي تتخذها منظمات الأعمال من أجل تعزيز دورها في خدمة الرؤية.
3. ضرورة خلق بيئة أعمال تنافسية من خلال تهيئة الظروف المناسبة، وتوفير الإمكانات المادية والبشرية التي تدعم هذه البيئة.
4. التركيز على خلق ميزة تنافسية مستدامة تستطيع من خلالها منظمات الأعمال أن ترفد القطاع الاقتصادي والمالي للسلطنة.

5. أهمية وضع إطار تقييمي بشكل دوري ومتابعة مستمرة للأداء المنظمي في سبيل إنجاز الأعمال والارتقاء بها في ضوء متطلبات المرحلة القادمة.

ثالثاً: توصيات عامة:

1. حرص حكومات الدول المعاصرة على تنمية الاقتصاد التنافسي المستدام بشكل يلبي الاحتياجات التنموية ويواكب المتغيرات العالمية.
2. ضرورة توفير بيئة الأعمال التنافسية المستدامة التي تدعم الاقتصاد الحديث وتساهم في الإنتاج المحلي والدخل القومي.
3. العمل على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية من خلال تنمية قطاعات الأعمال وتنمية الموارد البشرية المبدعة المستدامة.
4. ضرورة الأخذ بمبدأ الحوكمة على مستوى السلطة العليا للدول بشكل يدعم التوجهات الحالية والمستقبلية في تطوير الاقتصاد والتنمية المستدامة.
5. استيعاب مختلف فئات المجتمع وقطاعاته المتعددة في وضع الرؤى الاستراتيجية للدول بشكل يخدم سياساتها التشريعية وإجراءاتها التنفيذية.
6. العمل على خصخصة الشركات الحكومية للدول ضمن إطار تشريعي محدد يسعى إلى خدمة الأهداف الاقتصادية والتنموية المختلفة.

المراجع:

أولا: المراجع العربية:

- أبو هادي، أحمد جابر. (2021). الميزة التنافسية المستدامة وريادة الأعمال. تم الاسترجاع: https://www.businessesyemen.com
- اتحاد الغرف العربية. (2024). سلطنة عُمان: البيئة والفرص الاستثمارية. تم الاسترجاع من https://uac-org.org/ar
- بلقواسمي، فاطمة، وبن يوسف، أحمد. (2021). التوجه الاستراتيجي لمنظمات الأعمال نحو تطبيق نظم ذكاء الأعمال كآلية لتحقيق الميزة التنافسية – دراسة حالة. مجلة الاقتصاد والمالية، 7(2)، 88-105.
- بن عتو، خالدية، وقرم، فتيحة. (2023). دور اصلاح بيئة الاعمال في دعم للأداء التنافسي للاقتصاد الجزائري، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر.
- البوابة الإعلامية. (2024). الاستثمار في عُمان: الاقتصاد والاستثمار العُماني. تم الاسترجاع:https://www.omaninfo.om
- التركي، فهد. (2023). سياسات التنافسية العالمية في الدول العربية-الدورة التدريبية لصندوق النقد العربي. تم الاسترجاع: https://www.amf.org.ae
- رزق، ولاء، وحليم، منى. (2021). بيئة الاعمال السعودية وتأثيرها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والأداء الاقتصادي للمملكة وفق رؤية 2030، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 1(57)، 687-722.

- الرئيسي، علي. (2022). التحديات الاقتصادية في 2022. تم الاسترجاع: https://alroya.om
- سالم، عبد الحكم، وسليماني، إلياس. (2023). دور الرشاقة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة لمنظمات الأعمال: دراسة ميدانية بقطاع الاتصالات-موبيليس-بشار. مجلة اقتصاد المال والأعمال، 8(1)، 767-778.
- الشيذاني، راشد. (2023). دور الخصخصة في تحريك الاقتصاد. تم الاسترجاع: https://www.omandaily.om
- دوار، عبد القادر، وقهواجي، أمينة. (2021). دور الذكاء الاقتصادي في تعزيز الميزة التنافسية المستدامة لمنظمات الأعمال. مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، 4(6)، 89-10.
- زرزور، براهمي، وعبدالحميد، حفيظ. (2109). المزايا التنافسية المستدامة عامل لتميز منظمات الأعمال الريادية: إطار مفاهيمي. مجلة اقتصاد المال وال'أعمالأعمال، 3(4)، 01-22.
- قلش، عبد الله، وخنتار، نوال (2021). أهمية تحسين بيئة الأعمال في تعزيز تنافسية القطاع السياحي بالجزائر: دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية. المجلة العربية للإدارة، 41(4)، 159-178.
- مغمولي، نسرين. (2016). إشكالية تنافسية الجزائر في ضوء تحديات بيئة الأعمال الراهنة: حتمية نظام الذكاء الاقتصادي (دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الريادية في الجزائر). مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، 1(38)، 309-354.
- نذير، صلاح الدين، وحطاب، مراد، ونافلة، قدور. (2022). استراتيجية المسؤولية الاجتماعية في تحقيق متطلبات الميزة التنافسية المستدامة لمنظمات الأعمال: تجربة شركة Hewlett Packard الرائدة أنموذجًا. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، 5(3). 439- 458.
- الهطالي، ماجد. (2022). سلطنة عُمان بيئة خصبة للأعمال والاستثمار. تم الاسترجاع:https://www.omandaily.om
- وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040. (2022). وثيقة رؤية عمان 2040.
- وزارة الاقتصاد. (2024). التنويع الاقتصادي. تم الاسترجاع: https://www.economy.gov.om

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Nurova, O. and Freze, T. (2021), “Competitive advantage of the sustainable digital economy”, E3S Web of Conferences, pp. 1-7. https://doi.org/10.1051/e3sconf/202125006004
- Širá, E., Vavrek, R., Vozárová, I. K., & Kotuli˘c, R. (2020). Knowledge economy indicators and their impact on the sus [1] tainable competitiveness of the EU countries. Sustainability, 12, 4172. https://doi.org/10.3390/su12104172
- Turgunpulatovich, A. O. (2022). MODERN TRENDS IN THE FORMATION OF INTERNATIONAL COMPETITIVENESS OF THE NATIONAL ECONOMY. INTERNATIONAL JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE & INTERDISCIPLINARY RESEARCH ISSN: 2277-3630 Impact factor: 7.429, 11, 69-79. 14.